نسبة القوى العاملة المحلية الهائلة القادمة تحتاج إلى فرص عمل

تقرير: سوق العمل بدول مجلس التعاون في خطر

■ قانون التوطين لا يشكل الحل الكامل لمشكلة فرص العمل في القطاعين الخاص والحكومي

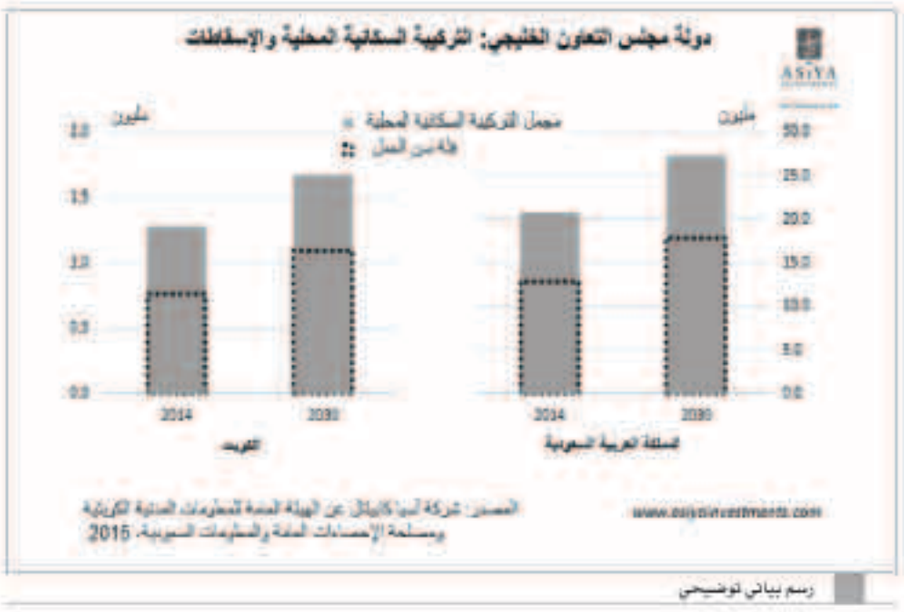

رسم بياني توضيحي

بينت شركة آسيا كابيتال الاستثمارية في تقريرها لهذا الأسبوع أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحديات ترتبط بتطورها الديمغرافي والهيكل الاقتصادي المعتمد على النفط، كما هو الحال في الكويت والمملكة العربية السعودية، من المتوقع أن تستمر التركيبة السكانية بالنمو بشكل سريع، ما يعني أن القوى العاملة تنمو أيضا وتضغط على الاقتصاد لخلق كم هائل من فرص العمل الجديدة.

عندما ننظر اليوم إلى تركيبة سكان الكويت والمملكة العربية السعودية بحسب الفئة العمرية، تتمثل على شكل هرمي، لكن هذا الشكل الهرمي سيصبح مسطحا بسبب انخفاض معدلات المواليد والوفيات، ودخول فئة الشباب الكبيرة في كلا البلدين إلى فئة كبار السن. إضافة إلى ذلك، قد يقترب نظام الاعتماد على وظائف القطاع العام إلى نهايته، إذ لن تكون الحكومات قادرة على استيعاب القوى العاملة المتنامية دون تهديد استدامة الوفرة المالية.

وذكر التقرير أنه من المتوقع أن ينمو عدد السكان في المملكة العربية السعودية بما يتراوح بين20.7 و27.5 مليون نسمة في السنوات الخمسة عشر المقبلة، سوف يتركز النمو ضمن فئة سن العمل بمعدل أقوى مما يزيد الطلب على وظائف جديدة. وتاهبت السلطات السعودية لهذا الوضع منذ سنوات عديدة، ووضعت عدة أنظمة تهدف إلى توطين القطاع الخاص مثل نظام «نطاقات» الذي يفرض على الشركات نسبة للعمالة السعودية التي يتم توظيفها داخل الشركة. وبالمقابل، تحصل الشركات التي تعتمد هذه النسبة على ميزات منها سهولة إجراء معاملات التأشيرات للموظفين غير السعوديين، في حين يصعب الأمر وحتى يمتنع على الشركات التي تتوافق بهذه النسبة. ومع أن نظام «نطاقات» قد أثار انتقادات الشركات في بعض القطاعات خشيت من عدم قدرتها على تلبية الشروط أو إمكانية تأثيره سلبا على ربحيتها، انخفضت نسبة العمالة المحلية القطاع الحكومي بنسبة 3.5% في السنوات الخمس الماضية لتبلغ 35.8% في عام 2014، ما يشير إلى النجاح الأولي لمثل هذه الإجراءات.

ولفتت شركة آسيا كابيتال الاستثمارية إلى أنّ الوضع الكويتي مشابه للسعودي، إذ أن حجم القوى العاملة المحلية الكويتية سيتضاعف لغاية عام 2030، بسبب العوامل الديمغرافية وتحسن في نسبة الكويتيين الذي يعملون. ومع ذلك، فإن اعتماد الكويت على وظائف القطاع الحكومي أكبر مما هو عليه في السعودية، إذ أنّ 75.8% من الموظفين الكويتيين يعملون لحساب الحكومة، وتزامن النهج الذي اتخذته الكويت لتوطين سوق العمل الخاص مع السعودية، حيث تم تحديد أدنى نسبة من الموظفين الكويتيين في كل شركة ولكن مع فارق أن القانون يأخذ في الاعتبار طبيعة القطاعات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تم إعادة النظر في القيود المفروضة على التأشيرات بأعداد ضخمة، على الرغم من أن السلطات تعاود عقد الدابير في الوقت الراهن. كما تطورت أيضا نسبة العمالة المحلية في القطاع العام بشكل إيجابي، منذ أن بلغت 82% في عام 2008.

إلى هنا يرى التقرير أنّ نظام نسبة التوطين قد خلق حافزا للشركات لتزيد نسبة العمالة المحلية فيها، ولكنها ليست سوى حل جزئي، وقد تأتي بنتائج عكسية في عدة مجالات. فمن الممكن أن تقع إنتاجية الشركات عرضة للتهديد وتنخفض حافزيتها لتكون أكثر كفاءة، لأن الشركات يمكن أن تحرم من المهارات الضرورية، وقد لا تستطيع تحمل تكلفة القوى العاملة المحلية، وتواجه قانون الحماية المفرط للموظفين المحليين. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون القطاع الخاص غير قادر على مجاراة الحوافز والشروط السخية في الوظائف الحكومية مما يؤدي إلى تدهور ظروف العمل في القطاع الخاص، وهذا مصدر محتمل لعدم الرضا الاجتماعي. وقد يتوجب على السياسات التي تهدف للحد من الدخل من الإيرادات الأخرى، وتعكس هذه الزيادة المحسوبة على أساس سنوي في كل فئات الدخل الأساسية إلى استمرار نجاح بنك الخليج الدولي في تطبيق إستراتيجية الأعمال الجديدة الرامية إلى تحويل بنك الخليج الدولي إلى بنك رائد في تقديم الخدمات المصرفية الشاملة وعلى دعم الاحتياجات التجارية والمالية للعملاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

بلغ صافي دخل الفوائد 85.6 مليون دولار للأشهر الستة الأولى من العام، أي بزيادة 9 مليون دولار أو ما يعادل 12 بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. وتعزى هذه الزيادة في صافي الدخل الى ازدياد حجم القروض حيث واصل البنك نجاحه في إعادة توجيه أنشطة الإقراض بالتركيز على تعزيز علاقاته مع الشركات الكبيرة والمتوسطة عوضا عن صفقات تمويل المشاريع والتمويل الهيكل طويل الأجل. وبلغ الدخل من الرسوم والعمولات 39.1 مليون دولار بزيادة 3.7 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 10 بالمائة قياسا على مستواه في العام السابق، وشكل أكثر من ربع إجمالي الدخل. وتعزى هذه الزيادة المحسوبة على أساس سنوي إلى استمرار نجاح التوجه الإستراتيجي لبنك الخليج الدولي بالتركيز على المنتجات والخدمات القائمة على العلاقات دون ارتباط بالأصول وعلى دعم الاحتياجات التجارية والمالية للعملاء.

وبلغ الدخل من صرافة العملات 11.8 مليون دولار أي بزيادة مقدارها 1.6 مليون دولار أو ما يعادل 16 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وشكل الدخل من صرافة العملات الأجنبية أغلبية العائدات المتحصلة من الأنشطة الموجهة للعملاء، وبشكل خاص العائدات المتحصلة من المنتجات الهيكلية المصممة لمساعدة العملاء على التحوط من مخاطر التعرض لخسائر صرف العملات الأجنبية في الأسواق التي تسودها التقلبات.

وبلغت قيمة الدخل من عمليات المتاجرة 4.4 مليون دولار بزيادة بمقدار 2.0 مليون دولار أمريكي عن مستواه في العام السابق، ويتكون العائد من عمليات المتاجرة بصورة رئيسية من أرباح الاستثمار في الصناديق التي يديرها بنك الخليج الدولي (الملكة المتحدة) المحدود، وهو شركة تابعة لبنك الخليج الدولي مقرها في لندن. كما تحقق دخل من ايرادات أخرى بلغ قدره 8.1 مليون دولار في الأشهر الستة الأولى من العام مقارنة بمقدار 9.8 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من العام الماضي. غير أن دخل العام السابق كان قد شمل دخلا استثنائيا غير متكرر قدره 3 مليون دولار يتعلق باسترداد قرض صنف هالكا وتم شطبه سابقا. أما باقي الايرادات الأخرى خلال الفترة، فتكونت بشكل أساسي من أرباح الاستثمارات في الأسهم.

وبلغ إجمالي المصروفات 91 مليون دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام، أي بزيادة مقدارها 9.8 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 12 بالمائة مقارنة بالعام السابق. وتعزى هذه الزيادة الى استثمار البنك المتواصل في تطوير خدماته المصرفية للأفراد.

وبلغت قيمة الأصول الموحدة للبنك في نهاية النصف الأول من العام 23.1 مليار دولار بزيادة بمقدار 1.8 مليار دولار أو ما يعادل 9 بالمائة عن مستواها في نهاية عام 2014. ويعكس حجم الأصول كما في 30 يونيو 2015 مستوى عال من السيولة. وإلى ذلك بلغ إجمالي النقد والأصول السائلة الأخرى والإيداعات قصيرة الأجل 9.6 مليار دولار أمريكي، وهي تشكل نسبة عالية بلغت 41 بالمائة من اجمالي قيمة الأصول. وبلغ حجم الأوراق

خلال النصف الأول من العام 2015

بنك الخليج الدولي يحقق أرباحا بقيمة 47,3 مليون دولار

يحيى اليحيى

حقق بنك الخليج الدولي ش. م. ب أرباحا صافية بلغت 47.3 مليون دولار بعد اقتطاع الضرائب، وذلك للأشهر الستة الأولى من العام المنتهية في 30 يونيو 2015، مقارنة مع 50.2 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من العام السابق. وشملت أرباح العام السابق دخلا استثنائيا يخص استرداد قرض معدم. ومع استبعاد هذا البند الاستثنائي، حقق صافي الدخل زيادة بسيطة عن العام السابق على الرغم من الزيادة في المصروفات المرتبطة بتطوير الخدمات المصرفية المبتكرة للأفراد التي دشنها بنك الخليج الدولي في المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2014. وبلغ صافي الربح بعد اقتطاع الضرائب خلال الربع الثاني من العام 20.9 مليون دولار.

وبلغ إجمالي الدخل 149 مليون دولار - أي بزيادة مقدارها 14.6 مليون دولار أو ما يعادل 11 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مع زيادة في كافة فئات الدخل باستثناء الدخل من الإيرادات الأخرى، وتعكس هذه الزيادة المحسوبة على أساس سنوي في كل فئات الدخل الأساسية إلى استمرار نجاح بنك الخليج الدولي في تطبيق إستراتيجية الأعمال الجديدة الرامية إلى تحويل بنك الخليج الدولي إلى بنك رائد في تقديم الخدمات المصرفية الشاملة وعلى دعم الاحتياجات التجارية والمالية للعملاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

بلغ صافي دخل الفوائد 85.6 مليون دولار للأشهر الستة الأولى من العام، أي بزيادة 9 مليون دولار أو ما يعادل 12 بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. وتعزى هذه الزيادة في صافي الدخل الى ازدياد حجم القروض حيث واصل البنك نجاحه في إعادة توجيه أنشطة الإقراض بالتركيز على تعزيز علاقاته مع الشركات الكبيرة والمتوسطة عوضا عن صفقات تمويل المشاريع والتمويل الهيكل طويل الأجل. وبلغ الدخل من الرسوم والعمولات 39.1 مليون دولار بزيادة 3.7 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 10 بالمائة قياسا على مستواه في العام السابق، وشكل أكثر من ربع إجمالي الدخل. وتعزى هذه الزيادة المحسوبة على أساس سنوي إلى استمرار نجاح التوجه الإستراتيجي لبنك الخليج الدولي بالتركيز على المنتجات والخدمات القائمة على العلاقات دون ارتباط بالأصول وعلى دعم الاحتياجات التجارية والمالية للعملاء.

وبلغ الدخل من صرافة العملات 11.8 مليون دولار أي بزيادة مقدارها 1.6 مليون دولار أو ما يعادل 16 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وشكل الدخل من صرافة العملات الأجنبية أغلبية العائدات المتحصلة من الأنشطة الموجهة للعملاء، وبشكل خاص العائدات المتحصلة من المنتجات الهيكلية المصممة لمساعدة العملاء على التحوط من مخاطر التعرض لخسائر صرف العملات الأجنبية في الأسواق التي تسودها التقلبات.

وبلغت قيمة الدخل من عمليات المتاجرة 4.4 مليون دولار بزيادة بمقدار 2.0 مليون دولار أمريكي عن مستواه في العام السابق، ويتكون العائد من عمليات المتاجرة بصورة رئيسية من أرباح الاستثمار في الصناديق التي يديرها بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، وهو شركة تابعة لبنك الخليج الدولي مقرها في لندن. كما تحقق دخل من ايرادات أخرى بلغ قدره 8.1 مليون دولار في الأشهر الستة الأولى من العام مقارنة بمقدار 9.8 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من العام الماضي. غير أن دخل العام السابق كان قد شمل دخلا استثنائيا غير متكرر قدره 3 مليون دولار يتعلق باسترداد قرض صنف هالكا وتم شطبه سابقا. أما باقي الايرادات الأخرى خلال الفترة، فتكونت بشكل أساسي من أرباح الاستثمارات في الأسهم.

وبلغ إجمالي المصروفات 91 مليون دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام، أي بزيادة مقدارها 9.8 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل 12 بالمائة مقارنة بالعام السابق. وتعزى هذه الزيادة الى استثمار البنك المتواصل في تطوير خدماته المصرفية للأفراد.

وبلغت قيمة الأصول الموحدة للبنك في نهاية النصف الأول من العام 23.1 مليار دولار بزيادة بمقدار 1.8 مليار دولار أو ما يعادل 9 بالمائة عن مستواها في نهاية عام 2014. ويعكس حجم الأصول كما في 30 يونيو 2015 مستوى عال من السيولة. وإلى ذلك بلغ إجمالي النقد والأصول السائلة الأخرى والإيداعات قصيرة الأجل 9.6 مليار دولار أمريكي، وهي تشكل نسبة عالية بلغت 41 بالمائة من اجمالي قيمة الأصول. وبلغ حجم الأوراق المالية الاستثمارية في 30 يونيو نحو 4.2 مليار دولار ، وهي تتألف أساسا من سندات دين عالية التصنيف والسيولة صادرة عن مؤسسات مالية عالمية ومؤسسات اقليمية شبه حكومية. وبلغ حجم القروض والسلفيات 8.9 مليار دولار أمريكي محققا ارتفاعا بمقدار 0.9 مليار دولار أمريكي أو 12 بالمائة عن مستواه في نهاية عام 2014، انعكاسا لعلاقات الائتمان الجديدة مع الشركات الكبيرة والمتوسطة. وحدث المزيد من التحسن في محفظة التمويل بالبنك خلال النصف الأول من 2015، مع ارتفاع حجم ودائع العملاء بمقدار 1.9 مليار دولار.

ونتيجة لذلك أصبحت ودائع العملاء تشكل نسبة 90 بالمائة من إجمالي الودائع. وارتفعت قيمة الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء بمقدار 0.9 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام لتصل إلى 1.5 مليار دولار أمريكي في 30 يونيو 2015. وتعكس الزيادة في اتفاقيات إعادة الشراء مبادرة إستراتيجية ترمي لتمويل الجزء الأكبر من محفظة الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء بغية تقليل التكاليف المتعلقة بالتمويل. وإلى ذلك يعزى انخفاض بمقدار 1.0 مليار دولار في التمويلات التي لها أولوية السداد إلى حلول موعد استحقاق إصدار من السندات مقوم بالريال السعودي، في حين يعكس انخفاض بمقدار 0.3 مليار دولار أمريكي في التمويلات الثانوية عملية سداد مبكر لإصدار من سندات الدين كانت مستحقة تعاقديا في سبتمبر 2015. ويوضح الوضع التمويلي الممتاز لبنك الخليج الدولي مدى الثقة التي يتمتع بها البنك لدى العملاء والأطراف الأخرى بفضل قوة مساهميه ومتانة وضعه المالي. وفي خلال النصف الأول من العام الجاري، بلغت نسبة كل من الملاءة المالية الكلية وفقا لمتطلبات اتفاقية بازل الثالثة 18.4 بالمائة، فيما بلغت نسبة ملاءة الفئة الأولى من رأس المال 17.2 بالمائة، وتعتبر هاتان النسبتان عاليتان بشكل كبير. يذكر أن بنك الخليج الدولي مملوك من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الست، وتعود ملكية غالبية أسهمه إلى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية (97.2 بالمائة). بالإضافة إلى الشركتين الرئيسيتين التابعتين له، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود وجي آي بي كابيتال، يوجد لدى البنك فروع في لندن ونيويورك والرياض والظهران وجدة وأبوظبي. كما يملك البنك أيضا مكاتب تمثيلية في دبي وبيروت.

غيث: «الخليج للزجاج» تبيع 65 في المئة من إنتاجها بالأسواق العالمية وتعتزم التوسع في إيران

أحمد غيث

قال أحمد غيث، المدير المالي بشركة الخليج لصناعة الزجاج (GGMC)، المدرجة بالبورصة الكويتية،إن «ارتفاع أرباح الشركة بنحو 74% في النصف الأول يرجع إلى زيادة إنتاجها من العبوات الزجاجية المصنعة، وذلك بعد استخدام تكنولوجيا متطورة متطابقة مع المواصفات العالمية».

وأضاف «غيث» أن «هذه التكنولوجيا ساهمت في زيادة الإنتاج، وبالتالي ارتفاع مبيعات الشركة بنسبة بلغت من 25 -30% في تلك الفترة».

ووصلت أرباح «الخليج للزجاج» في النصف الأول من العام الجاري إلى 1.39 مليون دينار (نحو 4.58 مليون دولار)، مقارنة بأرباح بلغت 798.93 ألف دينار (2.63 مليون دولار) في الفترة ذاتها من 2014.

وقال «غيث» إن الشركة هي الوحيدة في الكويت التي تعمل في تلك الصناعة، وتلبي الاحتياجات بالكامل والفائض يتم تصديره للخارج.

ونوه «غيث» إلى أن الشركة تبيع من إنتاجها ما يوازي 65% في الأسواق العالمية، والـ35% المتبقية بدولة الكويت، مُشيرا إلى أن التركيز أكثر على منطقة الشرق الأوسط والاتجاه غالبا ما يكون إلى شمال المنطقة.

وقال «غيث» إن الطلب على منتجات «خليج زجاج» من قبل الأسواق العالمية، منوها إلى أن الطلب على المنتجات يتخطى الـ30% عن طاقة الشركة الإنتاجية.

وتوقع «غيث» أن تتوسع الشركة بالسوق العراقي، ويزيد انتشار منتجاتها بالسوق الإيراني بالفترة المقبلة.

وعن السوق المصري والتواجد فيه، قال «غيث» إن الشركة قامت بالانسحاب من السوق المصري؛ وذلك لأن تكلفة المنتج تعتبر مرتفعة مقارنة بالمنتجات الأخرى بنفس الصناعة، بالإضافة إلى تكاليف الشحن الباهظة.

وأشار «غيث»، في وقت سابق، إلى أن الشركة حاولت بالفعل في وقت سابق شراء إحدى الشركات التي تعمل في نفس الصناعة بجمهورية مصر العربية، بمدينة العاشر من رمضان، ولم يتم الأمر، لكن على الرغم من ذلك علاقتها بها طيبة للغاية. وأكد «غيث» إن الشركة لديها عدد 2 فرن، وتعمل حاليا على تحسين نوعية الإنتاج وتغيير الخطوط.

وتوقع «غيث» أن تقوم الشركة بإعادة بناء الفرن الثاني ما بين عام 2016 2017-، وذلك نظرا لانتهاء مدة استخدامه. مع اعتزام الشركة إدخال التطورات فيه لمواكبة الصناعة.

وبسؤاله عن إمكانية زيادة رأسمال الشركة في الوقت الحالي، قال «غيث» لـ «مباشر»: إنه لا نية حاليا لزيادة رأس المال إلا إذا ارتبط ذلك بقانون ملزم للشركات بذلك أو استجدت ظروف تستدعي أن تتم زيادته».

وبالنسبة للتوزيعات التي تستهدفها الإدارة في نهاية 2015 قال «غيث»: «إدارة الشركة تستهدف البقاء على التوزيعات كما هي في السنوات الماضية، والتي جاءت بواقع 30% نقدا، و5% منحة».

وأخيرا، وحول نظرته لسهم «خليج زجاج» بالسوق الكويتي، قال «غيث» إنه يرى أن السهم هو صك مضمون للمالك، فالشركة تعمل في أصول تشغيلية وحقوق المساهمين فيها تمثل 90%، وهو ما يعكس مدى ثقتهم بقدرات الشركة التشغيلية.

وارتفع سهم «خليج زجاج» بنهاية تعاملات، اليوم الأحد، بنسبة 9.09% رابحا 50 فلسا إلى 600 فلس، متصدرا قائمة ارتفاعات السوق.

وبلغ حجم تداولات السهم عند الإقفال 8 آلاف سهم، محققا سيولة اقتربت من 5 آلاف دينار، من خلال تنفيذ 3 صفقات فقط.

وحققت «الشركة» إرباحا قدرها 1.83 مليون دينار تقريبا (نحو 6.2 مليون دولار أمريكي) بنهاية العام الماضي، مقارنة بارباح بحدود 2.01 مليون دينار لعام 2013، بتراجع في الارباح تقدر نسبته بحوالي 9%.

وتتخصص «الشركة» في صناعة القناني والادوات المنزلية الزجاجية والقيام باية اعمال اخرى متعلقة او متصلة بها، والقيام باعمال اخرى.

ويبلغ رأسمال «الشركة» نحو 4.44 مليون دينار، موزعا على 44.4 مليون سهم تقريبا، بقيمة اسمية بلغت 100 فلس.

أرباح «أوريدو» تتراجع 61 بالمئة في النصف الأول

قالت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة («Ooredoo») المدرجة بالبورصة الكويتية ، ان ارباحها تراجعت بنسبة 61% إلى 14.8 مليون دينار كويتي (49.1 مليون دولارأمريكي) مقارنة بما وصل إليه صافي الأرباح العائدة للشركة بنفس الفترة من عام 2014 إذ بلغت 37.9 مليون دينار كويتي (134.4 مليون دولار أمريكي).

وبحسب البيان الصادر عن الشركة، فقد بلغ الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للنصف الأول من سنة 2015 ما مجموعه 120.9 مليون دينار كويتي (400.0 مليون دولار أمريكي) مقارنة بالدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للفترة عينها من سنة 2014 والذي بلغ 138.0 مليون دينار كويتي (490.0 مليون دولار أمريكي).

وتأثر صافي الأرباح المجمعة للفترة بالتقلبات المعاكسة في العملات الأجنبية في تونس (-11% على أساس سنوي) والجزائر (-13% على أساس سنوي) وخسائر تحويل العملات الأجنبية بقيمة 13.3 مليون دينار كويتي (44.1 مليون دولار أمريكي) بشكل رئيسي من الجزائر. بلغ صافي الأرباح المجمعة لنصف السنة ما مجموعه 16.9 مليون دينار كويتي (55.8 مليون دولار أمريكي) مقارنة بما بلغت إليه صافي الأرباح المجمعة في الفترة عينها من سنة 2014 ما قيمته 48.4 مليون دينار كويتي (171.8 مليون دولار أمريكي).

وإذا ما استثنينا الأثر السلبي لخسائر العملات الأجنبية، كان صافي الأرباح العائدة للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة 23.8 مليون دينار كويتي (78.9 مليون دولار أمريكي) مقارنة بالنصف الأول من سنة 2014 إذ بلغ صافي الأرباح العائدة للشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة 39.4 مليون دينار كويتي (139.7 مليون دولار أمريكي). بالإضافة إلى ذلك، تضمن النصف الأول لعام 2014 مكاسب لمرة واحد من العمليات المتوقفة ما قيمته 3.6 مليون دينار كويتي.

وتراجعت الإيرادات للنصف الأول من سنة 2015 مبلغ 359.1 مليون دينار كويتي (1.187 مليار دولار أمريكي)، مقارنة بما وصلت إليه الإيرادات في الفترة عينها من سنة 2014 إذ وصلت إلى 379.4 مليون دينار كويتي (1.346 مليار دولار أمريكي) أي ما يمثل انخفاض بلغت نسبته 5.4%. ومع ذلك، فقد حققت كل من Ooredoo الكويت و Ooredoo الجزائر و Ooredoo المالديف نمو بالإيرادات بالعملة المحلية.

وعلّق رئيس مجلس الإدارة الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني قائلا: «واصلت Ooredoo الكويت تحقيق معدلات قوية من زيادة أعداد العملاء خلال النصف الأول من سنة 2015. فقد سجلت قاعدة عملائنا نموًا بلغ 2.4 مليون عميل أو ما يعادل زيارة قدرها 11% ليصل إلى 24 مليون عميل خلال النصف الأول من سنة 2015. وكانت أسواق الكويت والجزائر والمالديف قد ساهمت بالجزء الأكبر من هذا النمو، حيث سجلت إيراداتنا نموا جيدا في هذه الأسواق بالعملة المحلية. وكذلك حافظنا على قيادتنا للسوق في تونس وواصلنا تطبيق استراتيجية النمو في فلسطين. وتأثرت صافي أرباح الشركة بشكل رئيسي بحركة أسعار العملة في كل من الجزائروتونس.

وأضاف «يبرز نمو أعداد العملاء والإيرادات تطور وتطبيق استراتيجيتنا الرامية للاستثمار في تجربة العملاء وقدرتنا على توفير هذه التجربة بالتوازي مع توفير سرعات عالية عالية للشبكة من خلال استخدام تقنية تقوم

على الابتكار. وبفضل قدرتنا على توفير أسرع وأحدث شبكات الجيل الرابع –LTE Advanced» في الكويت، نواصل تمكين عملائنا من الدخول إلى الشبكة واختبار خدمات البيانات ذات الجودة المتميزة والسرعة العالية».

وختم تصريحه بالقول «سوف نواصل إن شاء الله تنفيذ استراتيجيتنا التي تركز على البيانات بهدف اغتنام الفرص التي يتيحها لنا عالمنا الرقمي الذي بات يأخذ طابعا رقميا وبشكل متزايد».

وأظهرت البيانات المالية لـ (OOREDOO)، عن تحقيق تراجع في أرباحها الصافية بنسبة 88.7% بالغا 2.24 مليون دينار بالربع الأول من عام 2015، مقابل أرباح صافية بلغت 19.81 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2014.

«السلام القابضة» تحصل على موافقة الإدراج بالبورصة المصرية

حصلت مجموعة السلام القابضة (AlSALAMKW)، للدرجة ببورصتي دبي والكويت، على جميع الموافقات الخاصة بالإدراج في البورصة للصرية، لتصبح بذلك أول شركة عربية وكويتية تدرج في السوق المصري.

وكشف نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة السلام القابضة، فلاح الهاجري «أن الشركة أنهت مؤخرا كل المتطلبات والإجراءات الرسمية المتعلقة بقواعد وشروط الإدراج في البورصة المصرية، وهيئة الرقابة المالية المصرية، بالإضافة إلى هيئة أسواق المال الكويتية».

وأضاف «الهاجري» «لقد سعينا منذ فترة لإدراج الشركة في السوق المصري تماشيا مع استراتيجية التوسع الإقليمي التي تنتهجها الشركة، ولتوسيع قاعدة مساهمينا في المنطقة العربية، ولقد كانت لنا تجربة ناجحة في الماضي بسوق دبي المالي عند إدراج الشركة هناك، ويعتبر الإدراج في السوق المصري هو المرحلة الثانية في عملية التوسع والانتشار في الأسواق العربية المهمة».

وذكر «الهاجري» أن عملية الإدراج في السوق المصري تعود بالنفع على الشركة من عدة جوانب أهمها على الإطلاق المساعدة في تدعيم عمليات ومشروعات الشركة المستقبلية في مصر، بما لا يُلقي أعباءً مالية على قائمة التدفقات النقدية للشركة خلال المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى توسيع قاعدة مساهمي الشركة.

وقال «الهاجري» «إن عملية الإدراج فقط البداية لمرحلة الاستثمار المباشر في مصر، ولدينا عدة استثمارات غير مباشرة بمصر في قطاع النفط، والخدمات البترولية، والشركة بصدد التوسع في بعض المجالات الأخرى في المرحلة المقبلة بالمجالات العقارية والخدمات المالية».

وأضاف «الهاجري» أن تجربة إدراج السهم في دبي كانت لها نتائج إيجابية جيدة لصالح المساهمين، حيث ساهمت في زيادة معدلات وقيم التداول، وبصفة خاصة نتيجة حرية الحركة بين الأسواق. وهو ما يسهم بطبيعة الحال في زيادة قدرة مساهمي الشركة لحرية الحركة على استثماراتهم بشكل أكثر فاعلية وقوة، بما يسهم في عدم التأثير على قيمة السهم وأسعار تداوله.

وبين «الهاجري» أن بعد عملية إعادة الهيكلة الأخيرة والشاملة التي تمت للشركة جعلتها مؤهلة بشكل كامل للانفتاح على استثمارات أكثر وبشكل أكبر، لافتا إلى أن الوضع المالي للشركة في المرحلة الحالية أكثر قوة ومتانة بكثير مما سبق، كما أن «الشركة» سجلت أصولا بنهاية مارس الماضي 38.5 مليون دينار، تقابلها التزامات فقط 2.1 مليون دينار أي أن نسبة الالتزامات إلى الأصول لا تتجاوز حاجز 0.5%، وهي نسبة لا تُذكر، وهو ما كان له أكبر الأثر على حقوق المساهمين التي سجلت 35.7 مليون دينار لذات الفترة.